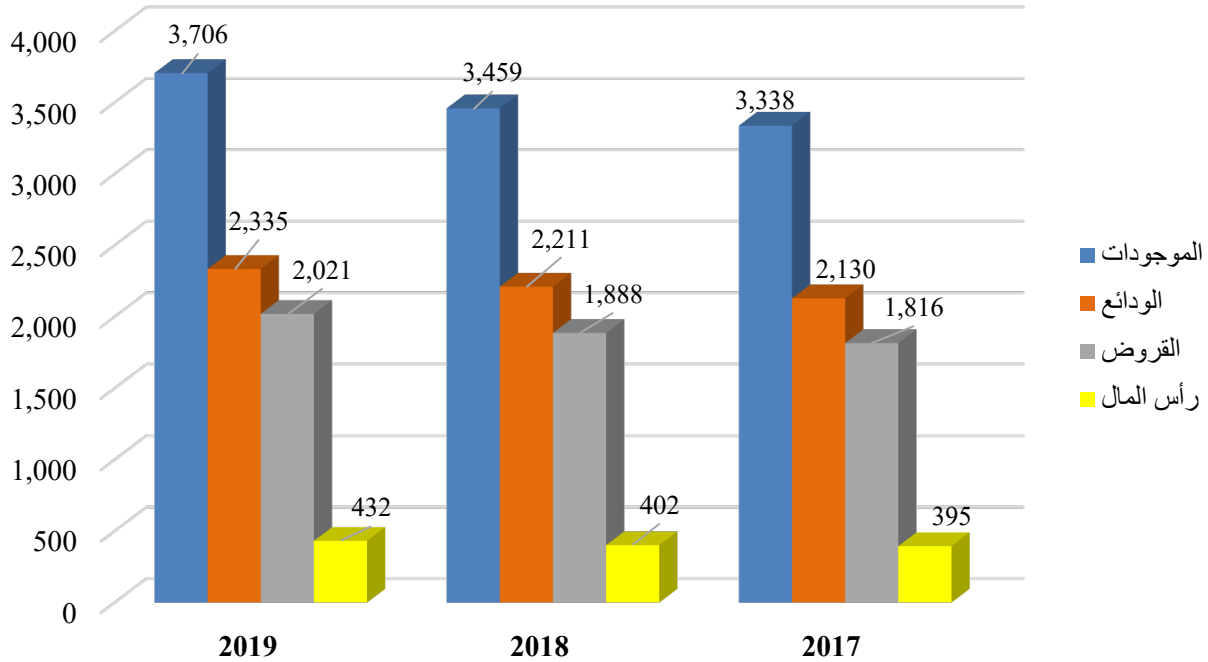


تطورات القطاع المصرفي العربي واجراءات تخفيف تداعيات انتشار فيروس كورونا

1. تطورات القطاع المصرفي العربي

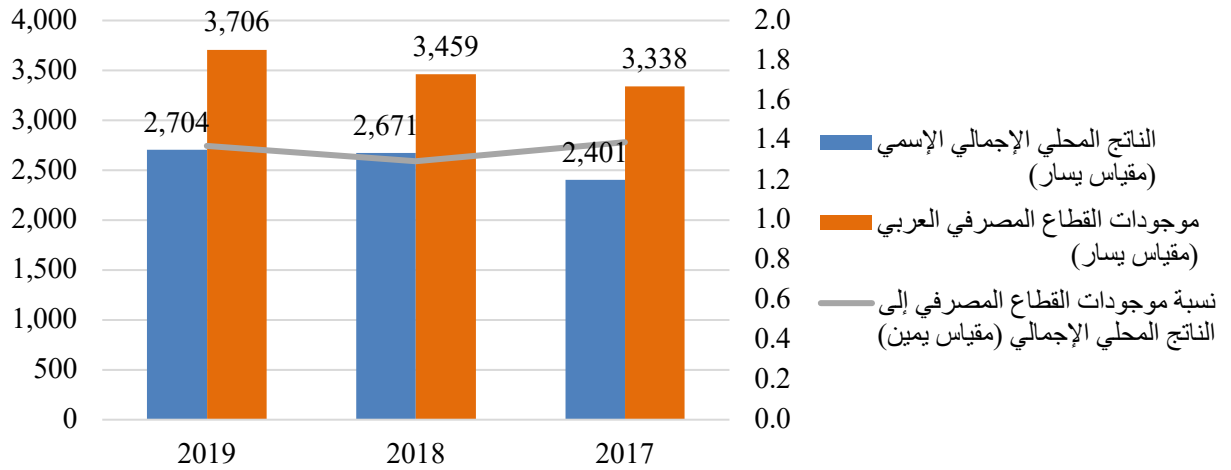
تشير التقديرات إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي بلغت حوالي 3.71 ترليون دولار في نهاية العام 2019، بزيادة حوالي 7.1% عن نهاية العام 2018، وأصبحت بالتالي تشكل حوالي 137% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وبلغت الودائع المجمعة للقطاع المصرفي العربي حوالي 2.34 ترليون دولار، محققة نسبة نمو حوالي 5.6%، وبلغت حسابات رأس المال حوالي 432 مليار دولار مسجلة نمواً بحوالي 7.5% عن نهاية العام 2018. كما تشير التقديرات إلى أن حجم الإئتمان الذي ضخه القطاع المصرفي في الإقتصاد العربي حتى نهاية عام 2019 قد بلغ حوالي 2 ترليون دولار، وهو ما يشكل نحو 75% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، محققاً نسبة نمو حوالي 7% عن نهاية العام 2018.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي العربي* (مليار دولار)



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية. * بإستثناء سوريا، وجيبوتي، وجزر القمر، والصومال، واليمن.

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي* (مليار دولار)

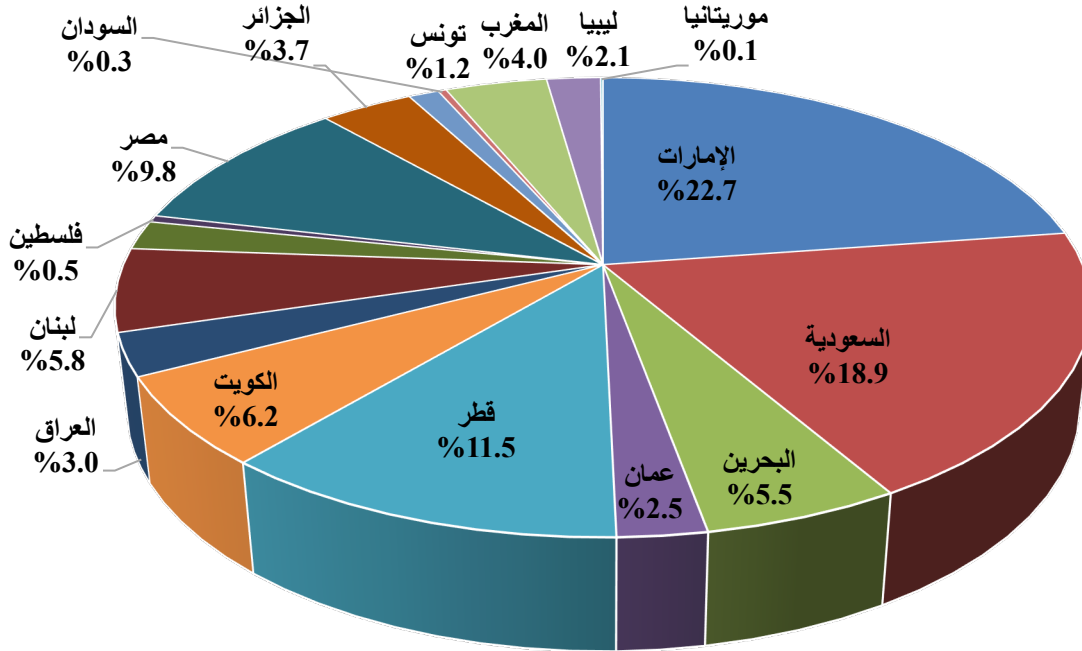


المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية. * باستثناء سوريا، وجيبوتي، وجزر القمر، والصومال، واليمن.

2. ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات - حتى نهاية عام 2019

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة لحجم الموجودات، والتي بلغت حوالي 840.3 مليار دولار عام 2019، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات مجمعة بلغت 701.6 مليار دولار، فالقطري (430.3 مليار دولار)، فالمصري (حوالي 368.8 مليار دولار)، فالكويتي (230.5 مليار دولار - نهاية الفصل الثالث 2019)، فاللبناني (213.8 مليار دولار)، فالبحريني (حوالي 204.9 مليار دولار)، فالمغربي (حوالي 149 مليار دولار)، فالجزائري (حوالي 136 مليار دولار - نهاية الفصل الأول 2019) فالعراقي (110 مليار دولار - نهاية الفصل الثالث 2019). ويأتي تلك القطاعات من حيث الترتيب، القطاع المصرفي العُماني والذي بلغت موجوداته المجمعة 92.7 مليار دولار، فالليبي (نحو 80 مليار دولار)، فالأردني (75.7 مليار دولار)، فالتونسي (حوالي 44.6 مليار دولار - نهاية الفصل الثالث 2019)، فالفلسطيني (17.9 مليار دولار)، فالسوداني (حوالي 12.2 مليار دولار - نهاية الفصل الأول 2018)، فالموريتاني (3.5 مليار - نهاية الفصل الثاني 2019). يُظهر الرسم البياني رقم 3 الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2019.

رسم بياني 3: النسبة التقريبية للقطاعات المصرفية العربية من المجموع - نهاية عام 2019 (%)



المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف المركزية العربية.

3. نسب نمو القطاعات المصرفية العربية - حتى نهاية عام 2019

بالنسبة لنمو القطاعات المصرفية العربية، فقد كان القطاع المصرفي السوداني الأكثر نمواً بين القطاعات المصرفية العربية مسجلاً نسبة نمو بالدولار الأميركي نحو 29.8% حتى نهاية عام 2019، يليه القطاع المصرفي المصري الذي نمت موجوداته بنسبة 20.4% حتى نهاية عام 2019، فالقطاع المصرفي السعودي الذي حقق نسبة نمو 11.3%، فالفلسطيني (11.1%)، فالقطري (9.3%)، فالتونسي (9.2% - نهاية الفصل الثالث 2019)، فالإماراتي (7.6%)، فالعراقي (6.9% - نهاية الفصل الثالث 2019)، فالبحريني (6.4%)، فالأردني (5.3%)، فالكويتي (5.0% - نهاية الفصل الثالث 2019) فالموريتاني (4.2% - نهاية الفصل الثاني 2019)، فالعُماني (3.8%)، فالجزائري (3.7% - حتى نهاية الفصل الأول 2019)، فالمغربي (3.6%)، في المقابل، تراجعت موجودات القطاع المصرفي اللبناني مقومة بالدولار الأميركي بنسبة 13.1% حتى نهاية عام 2019. وجاء ذلك نتيجة أزمات اقتصادية ومالية تعرض لها لبنان جعلته عرضة لاهتزازات بنوية داخلية خطيرة. أما في ليبيا، فقد تراجعت أصول القطاع المصرفي المقومة بالدولار الأميركي بنسبة 6% نهاية عام 2019.

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليون دولار)

حسابات رأس المال			القروض والديون			مجموع الودائع			مجموع الموجودات			مليون دولار
2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	2018	2019	2020	
96,725	107,091	107,455	405,578	429,612	423,984	449,701	474,284	466,233	781,080	840,256	842,832	الإمارات العربية المتحدة
93,930	104,878	107,086	476,521	531,157	546,665	442,956	478,928	473,724	630,239	701,634	713,477	السعودية
29,271	29,463	29,463	44,769	48,108	48,315	70,266	71,158	70,105	192,649	204,907	205,185	البحرين
14,312	14,034	15,121	64,234	66,289	66,508	60,404	61,447	61,250	89,330	92,711	92,397	سلطنة عُمان
39,972	42,698	44,409	236,236	264,888	274,819	222,622	233,283	241,611	389,548	425,702	430,267	قطر
29,465	30,915	30,915	140,229	140,733	140,733	143,371	143,163	143,163	219,403	230,474	230,474	الكويت
12,522	12,875	12,875	32,342	34,619	34,619	64,614	68,918	68,918	103,215	110,293	110,293	العراق
20,154	20,723	20,977	85,397	72,596	69,453	177,454	162,374	158,575	249,484	216,781	213,798	لبنان
11,094	11,654	11,365	49,177	52,145	52,206	47,189	49,260	49,270	71,814	75,656	75,391	الأردن
1,912	1,985	2,004	8,346	8,973	9,211	12,227	13,385	13,516	16,125	17,922	17,955	فلسطين
19,729	25,000	25,772	101,291	117,843	119,173	212,263	263,196	267,762	303,255	365,026	368,842	مصر
9,820	9,769	9,769	99,371	101,236	101,236	98,993	102,051	102,051	131,154	136,013	136,013	الجزائر
3,239	3,728	3,728	30,010	32,480	32,480	23,146	25,962	25,962	40,874	44,620	44,620	تونس
652	1,279	1,279	3,998	5,353	5,353	6,359	8,020	8,020	9,405	12,212	12,212	السودان
13,783	10,287	15,070	96,439	100,695	98,052	110,797	115,112	112,562	144,009	149,189	148,107	المغرب
4,651	4,833	4,833	11,826	11,955	11,955	67,367	62,781	62,781	84,238	79,150	79,150	ليبيا
735	792	792	1,893	1,944	1,944	1,691	1,764	1,764	3,345	3,487	3,487	موريتانيا
303,675	329,079	334,449	1,367,567	1,480,787	1,501,024	1,389,320	1,462,263	1,456,086	2,302,249	2,495,684	2,514,632	مجلس التعاون الخليجي
52,609	55,688	61,243	344,828	371,506	370,193	520,616	578,886	580,902	716,280	789,697	792,431	شمال افريقيا
45,682	47,237	47,221	175,262	168,333	165,489	301,484	293,937	290,279	440,638	420,652	417,437	المشرق العربي
401,966	432,004	442,913	1,887,657	2,020,626	2,036,706	2,211,420	2,335,086	2,327,267	3,459,167	3,706,033	3,724,500	المجموع

المصدر: المصارف المركزية العربية. أرقام الإمارات العربية المتحدة، السعودية، والمغرب حتى نهاية شهر شباط/فبراير 2020،

أرقام، البحرين، سلطنة عمان، قطر، الأردن، فلسطين، لبنان، ومصر حتى نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2020.

أرقام، السودان، وليبيا حتى نهاية عام 2019.

أرقام، الكويت، العراق، وتونس حتى نهاية الفصل الثالث 2019.

أرقام موريتانيا حتى نهاية الفصل الثاني 2019

أرقام الجزائر حتى الفصل الأول 2019

دول مجلس التعاون الخليجي تتضمن المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وسلطنة عُمان. دول شمال افريقيا تتضمن مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا. دول المشرق العربي تتضمن لبنان، الأردن، فلسطين، والعراق.

4. أكبر 10 مصارف عربية

تضم لائحة أكبر 10 مصارف عربية (بحسب الموجودات) كل من بنك قطر الوطني، بنك أبوظبي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني، البنك الأهلي التجاري، بنك أبوظبي التجاري، مصرف الراجحي، البنك الأهلي المصري، بنك الكويت الوطني، بنك الرياض، مجموعة سامبا المالية. وقد بلغ مجموع موجودات هذه المصارف حوالي 1,355 مليار دولار بنهاية عام 2019. وبلغت ودائعها حوالي 935 مليار دولار، وقروضها حوالي 804 مليار دولار، كما بلغ مجموع حقوق المساهمين في أكبر 10 مصارف عربية حوالي 167 مليار دولار، وأرباحها أكثر من 21 مليار دولار وتشكل هذه المصارف العشرة جزءاً كبيراً من القطاع المصرفي العربي، حيث مثلت موجوداتها نحو 36% من مجمل موجودات القطاع المصرفي العربي. ونشير أخيراً إلى أن 9 مصارف منها هي من دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول 2: البيانات المجمعة لأكثر 10 مصارف عربية (مليون دولار)

الأرباح		حقوق الملكية		الودائع		القروض		الموجودات		البلد	مليون دولار
2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018		المصرف
985	3,973	24,375	26,022	194,040	188,046	194,521	186,451	264,932	259,532	قطر	بنك قطر الوطني*
3,431	3,288	29,438	27,786	141,461	126,768	111,145	86,176	223,969	202,694	الإمارات	بنك أبوظبي الأول
3,952	2,736	22,233	17,445	128,660	94,786	119,191	89,354	186,190	136,333	الإمارات	بنك الإمارات دبي الوطني
3,062	2,593	18,610	18,312	94,237	84,987	75,277	70,683	135,270	120,580	السعودية	البنك الأهلي التجاري
1,305	1,319	15,164	8,939	71,357	48,134	68,068	45,348	110,301	76,248	الإمارات	بنك أبوظبي التجاري
2,709	1,005	13,651	12,882	83,308	78,376	66,582	61,802	102,423	97,075	السعودية	مصرف الراجحي (!)
2,017	غ.م	6,578	5,600	70,084	60,554	30,784	28,431	96,631	89,415	مصر	البنك الأهلي المصري**
1,406	1,300	14,054	12,213	52,567	47,480	54,620	51,157	96,587	90,506	الكويت	بنك الكويت الوطني
1,662	1,258	10,819	9,806	51,871	45,286	46,395	40,273	70,877	61,307	السعودية	بنك الرياض
1,064	816	12,120	11,282	48,044	45,379	37,759	30,322	68,161	61,317	السعودية	مجموعة سامبا المالية
21,593	18,288	167,042	150,287	935,629	819,796	804,342	689,997	1,355,341	1,195,007		المجموع

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. * الفصل الأول 2020، ** الفصل الثاني 2019

5. التوجهات المصرفية العربية 2020

بعد تفشي فيروس كورونا المستجد (Covid - 19) في العالم، انصبت اهتمامات المصارف المركزية العربية على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية لتخفيف أثر انتشار الفيروس على المصارف من جهة وعلى عملائه من جهة أخرى. حيث اتخذت العديد من الإجراءات الاحترازية والإستعدادات الطارئة في المجالات المالية والمصرفية والنقدية لتخفيف آثار انتشار الفيروس على مختلف القطاعات الاقتصادية والأسواق المالية. وفي ما يلي اضاءة على تلك الاجراءات والتدابير في كل دولة عربية.

في **السعودية**، اعتمدت مؤسسة النقد العربي السعودي جملة من الإجراءات المتعلقة بالقطاع . فقد دعت المؤسسة المصارف إلى الموافقة على إعادة هيكلة التمويل المقدم إلى العملاء دون رسوم إضافية، وكذلك تقديم التمويل الضروري لعملاء القطاع الخاص الذين فقدوا وظائفهم. وبالتوازي، أقرت مؤسسة النقد السعودي برنامجاً تحفيزياً تصل قيمته في المرحلة الحالية نحو 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار)، يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات، تهدف إلى تمكين القطاع المالي من دعم نمو القطاع الخاص.

أما في **الإمارات العربية المتحدة**، إعتد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عدداً من التدابير. فقد أطلق خطة دعم مالي شاملة بتكلفة 100 مليار درهم موجهة للعملاء الأفراد والشركات الذن تأثرت اعمالهم بفيروس كورونا المستجد. كما سيتوجب على البنوك المشاركة في هذه الخطة استخدام التمويل لمنح إعفاء مؤقت لعملائها من شركات القطاع الخاص والأفراد، لمدة 6 أشهر. كما سيقوم البنك المركزي بتخفيض رأس المال التي يتعين على المصارف الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 15-25%. وأعلن البنك المركزي أنه اعتباراً من 15 مارس 2020 ولمدة 6 أشهر، سيُرجى جميع الرسوم التي يفرضها على خدمات الدفع المقدمة للبنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة . إضافة الى ذلك، أعلن البنك المركزي عن مبادرة جديدة إبتداءً من أول ابريل وحتى 30 يونيو 2020، سيؤجل بموجبها لعدد من المصارف العاملة في دبي أقساط القروض لمدة ثلاثة أشهر للأفراد الذين اضطروا للحصول على إجازة بدون أجر، وللشركات الصغيرة المتضررة من الوضع الحالي.

وفي **قطر**، اصدر بنك قطر المركزي تعميماً موجهاً الى كافة المؤسسات المالية العاملة في دولة قطر، يتضمن مروحة من الاجراءات الاحترازية والطارئة لمواجهة مخاطر انتشار فيروس

كورونا. فقد طلب من المصارف العاملة في الدولة قبول طلبات التمويل المقدمة من الشركات المتضررة من الظروف المستجدة، والمستفيدة من برنامج الضمان الوطني لدعم لقطاع الخاص بقيمة 3 مليارات ريال قطري. وقد حدد التعميم الصادر عن البنك المركزي سقف التمويل بـ 7.5 ملايين ريال لكل شركة متضررة، على أن تدفع خلال 3 أشهر (بمعدل 2.5 مليون ريال لكل شهر)، مع تقديم ضمانات بنسبة 100%. وأصدر البنك المركزي تعميماً للمصارف العامة تتعلق بتأجيل أقساط القروض المستحقة والفوائد أو العوائد المترتبة عليها، وذلك لمن يرغب من القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس (والتي شملتها قرارات اللجنة العليا للأزمات) وذلك لمدة 6 أشهر اعتباراً من 16 مارس.

وفي الكويت، أعلن بنك الكويت المركزي عن إنشاء صندوق مالي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي تموله المصارف الكويتية لدعم مساعي الحكومية لمواجهة اوضاع الطوارئ المتعلقة بتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد. كما أعلن البنك المركزي أنه تماشياً مع تخفيض الفائدة على الدولار الأميركي بـ 1% من قبل مجلس الاحتياطي الفدرالي بتاريخ 15 مارس 2020، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 16 مارس 2020 تخفيض سعر الخصم 1% (من 2.5% إلى 1.5%).

وفي عُمان، أصدر البنك المركزي العماني عدداً من التوجيهات للمصارف وشركات الصرافة وشركات التمويل تتضمن حزمة من التدابير التحفيزية والاحترازية، وذلك بهدف تخفيف تداعيات الأوضاع الراهنة على الاقتصاد الوطني. وقد شملت هذه الإجراءات التحفيزية تخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50% (من 2.5% إلى 1.25%)، وطلب تسهيل الإقراض للقطاعات التي قد تتأثر بالأوضاع الراهنة

وفي البحرين، أصدر بنك البحرين المركزي مجموعة من الإجراءات التنظيمية لاحتواء التداعيات المالية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا لجميع المصارف والشركات المالية. وتضمنت خطة البنك المركزي البحريني العديد من الإجراءات منها منح أي مقترض متأثر بالازمة الراهنة تأجيل للأقساط لمدة 6 شهور دون أي رسوم أو فوائد إضافية، وكذلك دون زيادة بمعدل الفائدة.

أما في مصر، أصدر البنك المركزي المصري عدة تعاميم في إطار الإجراءات الاحترازية للحد من مخاطر إنتشار الفيروس وتأثيراته، تجلت بوضع حدّ يومي مؤقت لعمليات السحب والإيداع النقدي بفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي وذلك بهدف الحد من مخاطر انتشار الفيروس، وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر، وعدم تطبيق أية غرامات على التأخر في السداد.

وفي لبنان، أصدر مصرف لبنان تعميماً يسمح للمصارف التجارية الاقتراض منه مبالغاً بالدولار الأميركي وبفائدة صفر بالمئة، مقابل استعمالها لهذه المبالغ في تأجيل قروض الزبائن، وتمكين المؤسسات من تسديد الأكاليف التشغيلية، ودفع أجور العاملين لديها، بقروض فائدتها صفر بالمئة لمدة خمس سنوات، مهما كان سقف القرض. وعليه، عمدت المصارف اللبنانية الى تأجيل سداد الدفعات الشهرية على كافة القروض الممنوحة للأفراد والمهنيين عن أشهر مارس وأبريل ومايو، وذلك من دون أي غرامات تأخير وبفائدة صفر بالمئة.

وفي الأردن، أعلن البنك المركزي الأردني ضخ سيولة إضافية للاقتصاد بقيمة 550 مليون دينار أردني وذلك عبر تخفيض الاحتياطي الإلزامي، والسماح للمصارف بإعادة هيكلة قروض الأفراد والشركات، خاصة المتوسطة والصغيرة منها والتي تأثرت بتداعيات فيروس كورونا، إضافة إلى تخفيض تكلفة التمويل وزيادة آجال استحقاق التسهيلات القائمة والمستقبلية. هذا بالإضافة الى طلبه بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة من آثار انتشار فيروس كورونا من الشركات والأفراد.

على الصعيد المغربي العربي، أعلن البنك المركزي المغربي عن إطلاق حزمة من التدابير التسهيلية بهدف رفع الإمكانيات المتاحة لإعادة تمويل المصارف بنحو ثلاثة أضعاف على ما كانت عليه، ولتمكينها من دعم الاقتصاد المغربي في مواجهة الأزمة الناجمة عن فيروس كورونا. وأعلن البنك المركزي أنه سيتيح للمصارف إمكانية اللجوء إلى كافة الوسائل المتاحة لإعادة التمويل، سواء بالدرهم المغربي أو بالعملات. كما قرر بنك المغرب تمديد آجال عمليات إعادة التمويل الممنوحة للمصارف، وتعزيز برنامج الخاص بإعادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك عبر إدماج القروض التشغيلية. وفي تونس، أصدر البنك المركزي عدة إجراءات إستثنائية لمساندة المؤسسات وقطاعات العمال، من أبرزها تأجيل أقساط القروض الممنوحة للمؤسسات والمهنيين والتي يكون استحقاقها ما بين مارس وسبتمبر 2020، وخدمة السحب بين المصارف بشكل مجاني للأوراق النقدية من أجهزة الصراف الآلي، بالإضافة الى تعليق أي عمولة تُطبق على الدفع الإلكتروني عن أي معاملة بقيمة 100 دينار أو أقل.

أما على صعيد المصارف العاملة في الدول العربية، فقد التزمت بالإجراءات والتعاميم الصادرة عن المصارف المركزية.

ففي السعودية، قدمت المصارف السعودية مساهمات مادية لصندوق الوقف الصحي لمواجهة فيروس كورونا بلغت حوالي 160 مليون ريال، بحيث بلغت مساهمة كل مصرف كما يلي: البنك الاهلي التجاري 33 مليون ريال سعودي، مصرف الراجحي 25 مليون، بنك الرياض 17 مليون، البنك السعودي البريطاني 17 مليون،

مجموعة سامبا المالية 16.5 مليون، البنك العربي الوطني 12 مليون، البنك السعودي الفرنسي 12 مليون، مصرف الانماء 8.5 مليون، البنك السعودي للاستثمار 6.5 مليون، بنك الجزيرة 5.6 مليون، وبنك البلاد 5.6 مليون.

وفي الإمارات، أعلن بنك الإمارات دبي الوطني، بنك دبي الإسلامي، بنك الإمارات الإسلامي، بنك المشرق، و بنك دبي التجاري عن التزامهم بتوجيهات البنك المركزي الإماراتي وتطبيق الإجراءات المتخذة، للتخفيف تخفيف من حدة الأعباء المالية التي يواجهها الأفراد والشركات من جراء استمرار تفشي وباء فيروس كورونا المستجد

وفي قطر، أطلق بنك قطر للتنمية برنامج الضمان الوطني لتقديم ضمانات للمصارف المحلية لمنح قروض للشركات المتضررة، وذلك بالتعاون مع وزارة المالية ومصرف قطر المركزي وجميع المصارف العاملة في الدولة.

وفي البحرين، تطبيقاً لخطة وإجراءات البنك المركزي البحريني منها منح أي مقترض متأثر بالازمة الراهنة تأجيل للأقساط لمدة 6 شهور دون أي رسوم أو فوائد إضافية، وكذلك دون زيادة بمعدل الفائدة، أعلن كل من بنك البحرين الوطني، وبنك البحرين الإسلامي عن التزامهم بهذه الإجراءات للتخفيف من حدة أثار انتشار الفيروس على العملاء.

وفي مصر، أعلن كل من المصرف المتحد، بنك مصر، بنك القاهرة، البنك المصري الخليجي، والبنك التجاري الدولي عن التزامهم بالإجراءات التي أعلنها المصرف المركزي المصري للحد من أثار تفشي فيروس كورونا عبر مبادرات عديدة.

أما في لبنان، وتماشياً مع التعميم الصادر عن مصرف لبنان أعلن كل من بنك بيروت، وبنك سوسيته جنرال عن التزامهم التام بالإجراءات المتخذة للحد من أثار تفشي الفيروس.

وفي المغرب، أعلن كل من التجاري وفا بنك، البنك المغربي للتجارة والصناعة، القرض الفلاحي للمغرب، بنك القرض العقاري والسياحي، بنك أفريقيا، و مجموعة البنك الشعبي المركزي مبادرات وإجراءات للحد من الأثر الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الأزمة إنتشار فيروس كورونا المستجد

وأخيراً في تونس، أعلنت الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية عن مساهمة القطاع المصرفي في المجهود التضامني الوطني لفائدة صندوق مكافحة الكورونا، بحيث بلغت مساهمات كل مصرف كما يلي.

بنك تونس العربي الدولي 15 مليون دينار تونسي، بنك الاسكان 10 مليون، التجاري وفا بنك – تونس 10 مليون، الشركة التونسية للبنك 10 مليون دينار، الاتحاد الدولي للبنوك 10 مليون، البنك الوطني الفلاحي 10 مليون، البنك التونسي 10 مليون، بنك الامان 10 مليون، والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة 7 مليون.



uab-research@uabonline.org



00961 1 861 664



Union of Arab Banks, Riad El Solh, P.O. Box: 11-2416, Beirut, Lebanon.

© Union of Arab Banks 2020. All rights reserved. Brief excerpts may be reproduced or translated provided the source is stated.

Disclaimer: The views, findings and conclusions expressed in this report do not necessarily reflect the views of the Union of Arab Banks' officials or Member Banks.